لان صوته الثياب عنه متعذر فتحققت الضرورة وفي الهداية الصحيح انه لما كان زائل الغضاضة صار كالمستعمل
لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعد ولا يذهب عليك
ان هذا التعليل انما ينتقض على اصل من قال انه طاهر غير طهور كما ان التعليل الاول
انما ينتقض على اصل من قال انه نجس والاختلاف الثالث في حكمه فعند ابي حنيفة هو نجس نجاسة
غليظة وعند ابي يوسف نجس نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر غير مطهر هكذا ذكره مشايخ ماوراء النهر
واشتهر في الخلاف بين الثلثة وقال مشايخ العراق انه طاهر غير طهور عند اصحابنا ذكره
في التحفة وغيره وقال في العناية وهو اختيار المحققين من مشايخ ماوراء النهر وقال
الاستجابي وعليه الفتوى وفي البدايع ان الامة اجتمعت على ان من كان في السفر ومعه ماء
يكفيه لوضوئه وهو يخاف على نفسه العطش يباح له التيمم ولو بقي طاهرا بعد الاستعمال لما ابيح
لانه يمكن ان يتوضأ ويأخذ الغسالة في اناء نظيف ويمسكها للشرب ولقائل ان يقول الطهارة
لا يستلزم جواز الشرب كما انها لا يستلزم جواز الاكل على ما سياتي عن قريب فيحتمل
ان يكون الماء المستعمل طاهرا ومع ذلك لا يجوز شربه (ليس الملاء زمة القابلة ولو بقي طاهرا
الخ وسياتي وجه آخر في دفع ما ذكره بازه الله تعالى وكل اهاب دبغ فقد طهر الاهاب
اسم لجلد غير مدبوغ والدباغة ازالة النتن والرطوبات النجسة من الجلد الاجلد الخنزير
قدم جلد الخنزير تحقيرا لانه في مقام الاهانة في ظاهر الرواية ان جلد الخنزير لا ينبغ
ذكره في المبسوط لانه ينبغ ولا يطهر فان قلت فعلى هذا الاستثناء المذكور لان
المفهوم منه انه ينبغ لكنه لا يطهر قلت الاستثناء من جهة المعنى فكانه قال كل اهاب
يطهر بالدباغة الا جلد الخنزير والادمي استثنائي مع الخنزير يدل على انه لا يطهر
وليس كذلك فانه اذا دبغ يطهر ذكره في الغاية ولكن لا يجوز الانتفاع به كسائر اجزائه قال
شيخ الاسلام في مبسوطه واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالدباغة
وفي رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب فالحاصل المذكور على خلاف الظاهر وما طهر جلده
بالدبغ طهر بالذكوة وهي عبارة عن الذبح الشرعي واشترط فيه اهلية ومحلية وذكر التسمية تحقيقا
او تقديرا بحكم الحمل وان لم يؤكل فالافلا اي مما لا يطهر جلده بالدبغ لا يطهر بالذكوة كالحمار والبغل

وشعر الميتة اراد بها غير الخنزير لانه يجمع اجزائه نجس العين وعظمها وعصبها كالتفي بذكرهما
عن ذكر القرد والكافر وشعر الانسان وعظمه طاهر فيجوز صلوة من اعاد سنه الى فمه
وانه جاوز قدر الدرهم افرد هذه المسئلة بالذكر مع انفهما مما من قوله وعظمه طاهر
لخلاف محمد فيه فانه لا يجوز الصلوة بازاء كان اكثر من قدر الدرهم
فصل
يقع فيه نجس او حيوان لم يقل اوممات فيه حيوان ازلا تاثير لموته فيها منتفخ او منتفخ كل من
الانتفاخ والتفسخ قد يتفك عن الآخر فلذلك ذكرهما معا او كلب او شاة او آدمي مات
قيد الموت للثلثة وتاخير الادمي لنكتة نبهت عليها ينزح كل ما فيها الذي كان فيها وقت
الوقوع ولا يعتبر النزح قبل اخراجه ولا بد منه وانما لم يصح به حالة له على الالة
ان امكن والا فقدر ما فيها في ذلك الوقت ويؤخذ في التقدير بقول رجلين لهما
بصارة في امر الماء هذا هو الصحيح وعليه الفتوى وفي نحو حمامة او دجاجة وجد
فيها اربعون الى ستين نزح الاربعين بطريق الايجاب والستين بطريق الاستحباب
وفي نحو فارة او عصفور عشرون الى ثلثين والمعتبر الدلو الوسط وهو الذي يسع فيه
صاع وهو ثمانية ارطال والكبيرة كبر كان او اصغر احتسب به لان العبرة للمعاني
دون الصور يتحرى الجامع الصغير ويتحسس البئر من وقت الوقوع ان علم ذلك والا فمنذ يوم
وليلة ان لم ينتفخ ومنذ ثلثة ايام وليليها ان انتفخ وقالا منذ وجد والسور للآدمي
الا حال غرب الخمر والفرس وكل ما كول اللحم طاهر وللكلب والخنزير خلاف لمالك
وسباع البهايم نجس وللهرة والدجاجة المخلاة وهي التي تصل منقارها الى ما تحت رجليها
وسباع الطير وسؤر الكل مشكوك والبغل مشكوك قيل الشك في طهارته وقيل
في طهوريته وقيل فيهما يتوضأ به ويتيمم ان علم غيره والعرق كالسور
وقيل معتبر بالسور لان موجب تعليلهم القائل لان السور مخلوط باللعاب

Copyright © Digital Library, University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)